مقالات

الدستور استلمناه أمانة ولكن..

نحتفل اليوم جميعا بمرور خمسين عاما على صدور الدستور الكويتي (دستور 61) تحت رعاية سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح، حفظه الله، الذي أكد لنا في كل لقاءاته بالشخصيات الوطنية والنواب تمسكه بهذا الدستور، الذي يحدد العلاقة بيننا وفق الأطر الدستورية، ونحن نفتخر ككويتيين ونعتز بأن آباءنا وأجدادنا قدموا لنا هذا الدستور بالتوافق بين الحاكم والمحكوم، والذي حافظ على الاستقرار السياسي في الكويت حتى اليوم ومستقبلا، ولكن يجب علينا جميعا التمسك بهذا الدستور، والا يستغل لتخريب وتشويه الديموقراطية الكويتية التي لا مثيل لها في المنطقة العربية منذ العمل بهذا الدستور في عام 1962.

والغريب اننا نرى اليوم الشعوب العربية تطالب بدستور يحفظ لها حق المواطنة وحق التعبير وحق المشاركة في القرارات السياسية والاقتصادية، ويؤسس لها دولة القانون والعدالة، وصحافة حرة من دون رقابة مسبقة، لكن هذه الأمنيات الشرعية للشعوب العربية وغيرها كنا نتمتع بها قبل 50 عاماً، من يصدق أننا نملك هذا الدستور منذ عام 1962 الذي منح المواطن الكويتي هذه الحقوق، وبشهادة من دول الحلفاء التي شاركت في تحرير الكويت عام 1990، وأكدت أن هذا الشعب يستحق المساهمة في تحريره، لأنه بلد ديموقراطي ويملك دستورا لا مثيل له في المنطقة بشهادة الرئيس الأميركي الأسبق السيد جورج بوش، عندما قال امام الكونغرس ان الولايات المتحدة الأميركية تدعم قرار مجلس الأمن لتحرير الكويت، لانه يكفي هذه الدولة ان لديها دستورا يدعو إلى الحريات والعدالة والمساواة وحق التعبير. فهنيئا لنا كشعب الكويت الذي ينعم بهذا الدستور، ولكن هناك دعوات خرجت تطالب بتعديل الدستور، إلا أن هذه الدعوات والرغبات لم تتحقق، لأننا نرى أن هذا الدستور لو طبقت نصوصه ومواده، والتزمت كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية بتفعيلها، فإننا حتما سنكون المدينة الفاضلة، لأنه مَنْ منا كان يتوقع أنه قبل 50 عاماً أعطينا المواطن حرية التعبير، وحفظنا حقوقه الاجتماعية والصحية والتعليمية، وحددنا أسلوب إدارة البلاد؟.

لذا يجب علينا كمواطنين أن نمارس دورنا في دفع نواب الأمة إلى المحافظة على حماية الدستور، وان يلتزموا بتطبيق نصوصه ومواده فعليا من خلال ممارسات برلمانية تتسم بالمحافظة على هذا الدستور، وليس استغلال مواده. وما نشهده اليوم على الساحة الكويتية أمر بعيد عن روح الدستور، ولو عاد بنا التاريخ وشاهد أجدادنا الممارسات اليوم لتحسروا وانصدموا لما آلت اليه الديموقراطية الكويتية، وهذا ما دفع بالكثير من الإخوة في الخليج العربي إلى تخوفهم من ممارساتنا التي غلفت باسم الديموقراطية، حتى وصلنا إلى الزج بالمحكمة الدستورية في خلافاتنا السياسية وممارساتنا البرلمانية، واصبحنا نتخوف من الأمانة، التي سلمت لنا من أجدادنا وآبائنا، أن نكون غير قادرين في المحافظة عليها، أو كما قال احد الإخوة الناشطين الخليجيين: «انتم ما تستأهلون هذا الدستور ولا تعرفون قدره».

وحتى نحمي هذا الدستور يتطلب من المجتمعات المدنية والنقابات العمالية وجمعيات النفع العام المشاركة في هذه الاحتفالية ان تقوم بدورها وشرح اهمية هذا الدستور الذي هو ملك للشعب الكويتي جميعا، وليس حكرا على «نواطير الدستور»، وذلك لحماية الدستور من استغلاله وتفريغه والعبث بمواده.

عبدالله نجيب الملا

إلى متى؟!

حضانات أسمنتية بدل الحدائق الخضراء

بكل بلاد العالم المحترمة لا تستطيع قلع شجرة من فناء منزلك إلا بقرار من بلدية المدينة، وبعد تقديم المبررات الكافية وفي غالب الأحوال لا تتم الموافقة لك! أما في الكويت فتقوم الدولة بتحويل حديقة وسط البيوت الى قلعة اسمنتية تحت مسمى حضانة مقتلعة الأشجار والزهور والحشائش والأسوار هاتكة حقوق الجيران وسكان المنطقة.

من المسؤول عن بناء حضانة تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بحديقة قطعة 4 بالفيحاء واللافتة تحمل مشروع بناء خمس حضانات أو سبع، لا أذكر على وجه التحديد، ومن هي الجهة الحكومية الجانية في مثل هذا القرار؟ بلدية الكويت أم هيئة الزراعة أم وزارة الشؤون؟

بلدية الكويت مرفوع عنها القلم! فهل قرار إنشاء حضانة حكومية سيغلق هذه الحضانات؟ أم هو لمنافستهم؟ والأدهى والأمرّ في الموضوع أن هناك مبنى حضانة بالقادسية مستغل كمكتب لمعالي الوزير لا للغرض الأصلي من تشييده!

أما هيئة الزراعة فهي تتفنن في تحويل الحدائق التي تحت مسؤوليتها إلى أراض قاحلة! فقد بدأت بتأجير جوانبها لشركات الهواتف النقالة لبناء محطات التقوية وحاولت استغلال مساحات منها لأماكن ترفيه وألعاب، واليوم تضحي بحديقة تعتبر متنفساً للمنطقة والبيوت المجاورة لبناء حضانة.

تصميم المناطق السكنية يأخذ في الاعتبار الحد الأدنى من الحدائق والساحات التي تضفي عليها جمالا ومتنفسا، والتعدي على هذا التصميم فيه تعد على ملاك المنازل المحيطة فيها واهالي المنطقة كافة، فهل تم أخذ موافقتهم؟

إذا كانت هناك حاجة ماسة لإنشاء مثل هذه الحضانات، وحتى البنوك والمراكز الطبية المتخصصة، فلا يوجد افضل من استغلال المساحات الزائدة من المدارس، التي هي أساسا محدد لها مثل هذه الأنشطة في تصميم المناطق.

***

SMS

نذكّر معالي وزير البلدية المهندس فاضل صفر بالاشتراطات والضوابط الخاصة بإقامة المخيمات الربيعية الصادرة بقرار مجلس الوزراء الموقر رقم 723.

محمد حمود الهاجري
twitter:@Mhd_Alhajri

إلى الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق

بداية، دعني أبارك لك حصولك على الجنسية الكويتية، ولا يخفى عليك - وانت من يسكن هذه الارض الطيبة منذ سنوات طويلة - ما يمر به البلد من فتنة مذهبية بغيضة، الى درجة ان كل طرف يطلق على الآخر لغة التكفير، وتحقير ممارساته والاستهزاء، وكل ذلك - شيخنا الفاضل - لا يصب اطلاقا في اتجاه وحدتنا الوطنية، بل يمزق كيان المجتمع الكويتي، الذي لم يعرف هذه اللغة الا مؤخراً.

لقد زادت هذه الممارسات - بكل اسف - بوجود نواب يتلذذون باستخدام هذه اللغة، ومن التيارين - وللاسف - ليس حبا في الدين، إنما حب ورغبة في النجاح في الانتخابات المقبلة، لكون التصويت مؤخرا في الانتخابات لا يتم على اسس الكفاءة والاداء البرلماني، بل على اسس درجة التطرف وحدتها! وتلك الطامة الكبرى. وما عليك - شيخنا الكريم - الا قراءة تصريحات هؤلاء النواب ومن المعسكرين، لترى حجم الضرب الطائفي على حساب الوطن!

شيخنا الفاضل.. انني ادعوك اليوم، لما عرفته عنك من حكمة وهدوء واعتدال، الى مد يدك الكريمة الى بعض المشايخ المعتدلين من امثال السيد مصطفى زلزلة، وذلك لوضع حد لتلك الممارسات. واعتقد ان النجاح سيكون حليفكما، وذلك لما عرف عنكما من اعتدال وحكمة، وكذلك من تأثير فيمن يثقون برأيكما.

الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق.. انني على ثقة بأن مقال اليوم سيلقى من جانبكم الاهتمام، ولعل ما ستقوم به سيكون رد الفعل الاول تجاه الكويت، التي أعطت ولم تبخل علينا جميعا.

***

من غير مناسبة:

شيء مؤسف ما حصل يوم الخميس، الذي كان آخر يوم عمل قبل عطلة العيد الطويلة، حيث خلت وزارات وهيئات من الموظفين!

أسامة سفر
osamawf@yahoo.com

لست بقدر هامته

عندما يتكلم رجل بهامة بيل غيتس، ليس لأنه أغنى أغنياء العالم، وليس لأنه كان ذا عقل أكبر مما كان يدرس في جامعة هارفرد، وهو في الثامنة عشرة من عمره تركها وزميله ليحلقا في عالم آخر نتج عنه ما نعيشه الآن من تقنية اتصالات وعالم كمبيوتر يفوق الخيال.

أقول.. هذا الرجل الإنسان يتفانى في البحث عن كل ما يُسعد فقراء العالم ومعوزيه، وله مواقف لا تُعدّ، تثبت وتؤكد أن الشهرة والمال من وجهة نظر هذه الهامة العملاقة لا يعنيان السعادة.

السعادة هي باختصار شديد لمن يكون قادرا على إسعاد غيره، يقول وهو يخاطب رؤساء أغنى أغنياء العالم العشرين، ثروتهم تعادل 85% مما يملكه العالم في اجتماعهم الأخير في جنوب فرنسا، لا نريد أن نعيش وأمامنا من هو جائع، نريد أن نزرع وننمي ونتبرّع لشعوب تلك الدول الجائعة لنصل كما فعلت الصين في زراعة الأرز والبرازيل بالنسبة لفول الصويا.

يريد هذا الرجل ثورة خضراء في أفريقيا، وهل يعيبنا إذا تعلمنا منه؟

كتبت في القبس الغراء أكثر من خاطرة تلمست بقناعة كم نحن بحاجة إلى ثورة خضراء، قلت وأقول الآن: لماذا لا تكون عمان واليمن سلة الغذاء لدول مجلس التعاون؟ ولماذا لا ننشئ كليات ومعاهد متخصصة في تقنية وفنون الزراعة؟ ولماذا لا نستثمر قدرا يسيرا من فوائضنا المالية لهذه التقنية المستدامة؟ وقلت أيضا منسجما مع رؤى الشريعة والدين «لا خير في أمة تأكل مما لا تزرع».

ولا يوجد من سيصدق أني قد سبقت بل غيتس حتى أنا لن أصدق ولا يوجد من سينصت إليّ حول هذا الطرح.

ولكن سينظر زعماء العشرين أغنى أغنياء العالم باحترام لنداء بل غيتس، لا بل سيصفقون له ولنصفق معهم ولنتعامل مع نداء غيتس وكأنه موجّه إلينا ايضا.

ومن غير المستبعَد إذا استمرت الحال كما هي، أن يسمع أحفادنا أو أبناء أحفادنا لمن هو متفائل، شخص آخر غير غيتس يقول: لننقذ الخليج من المجاعة، وأرجو ألا أكون متشائما، كما أرجو ألا يأتي مثل هذا الزمن.

والله وحده الموفق.

سامي الإبراهيم

توجيه الأداة الدستورية

الاستجواب أداة دستورية، وهو سؤال مغلظ لأي حالة تجاوز قانون والفساد المتراكم من استغلال النفوذ والمناصب في هيئات الدولة والرشوة بأشكالها والتحرش وتجاوز القانون والشتائم في المواقع الإلكترونية والتويتر يفلت أصحابها من العقاب، وهو دليل فراغ تشريعي.

وهنا واجب نائب الأمة تشريع قوانين، وبعضها موجود في المجلس منذ مدة طويلة، مثل قانون هيئة النزاهة (الذمة المالية وتعارض المصالح وحق المعلومة وحماية المُبلِّغ) لوقف الفساد المتصاعد ومراقبة جميع المفسدين ومحاسبتهم، الذين شاركوا في تجاوز القوانين، ومعظم المخالفات وهدر الأموال ما بين التبديد والتنفيع وعدم استيفاء الرسوم وصرف من دون وجه حق، قد رصدها ديوان المحاسبة، وهي كالآتي: وزارة الكهرباء 784 مليون دينار، وزارة المالية 175 مليون دينار، وزارة المواصلات 137 مليون دينار، وزارة الصحة 78 مليون دينار، وزارة الأوقاف 57 مليون دينار، وزارة التجارة 56 مليون دينار، الأشغال 27 مليون دينار (الطليعة - 1914)، ناهيك عما كشفه مدير المطافئ عن غياب 200 موظف لمدة سنة، وفي وزارة الشؤون إفلات 130 شركة وهمية تتاجر في الإقامات وتحويل مدير هيئة المعاقين 12000 حالة أصحاء لديهم ملفات إعاقة، وأخيرا تضخّم حسابات نواب ومسؤولين بملايين الدنانير، لذلك يجب إيقاف هذا الفساد المتعاظم!

والاختلاف بين الكتل النيابية في قضية استجواب الملايين هو أن كتلة العمل الوطني تريد توجيه الاستجواب - ووفق الدستور - لمعرفة أسباب التجاوز واصلاحه، ثم محاسبة المخالفين لتحقيق مصلحة الوطن، وأبدت استعداداً للذهاب الى أبعد مدى بالمحاسبة وفق المادتين 100 و101، ولكن البعض الآخر له هدف آخر، وهو اسقاط الرئاسة فقط وبأي طريقة، ولنرجع الى ما تريده الأمة، هل هو تغيير شخص أيا كان، أم تغيير نهج؟ ومحاسبة كل من يتولى منصبا عاما عن طريق القوانين واسترجاع هيبة الدولة لفرض الاستقرار وحكومة تكنوقراط للتنمية والبناء، والبعد عن استنزاف الثروة الوطنية وتحسين الخدمات للمواطنين والتخلص من الحاجة الى الواسطة ومخالفة القانون. والسبيل يكون بتشريع حزمة قوانين محاربة الفساد وتطبيقها وسد الثغرات وتعديل قوانين ديوان المحاسبة 64/31 ومجلس الأمة 89 وقانون الانتخاب لمخارج أفضل ومستقبل أفضل.

تيسير عبدالعزيز الرشيدان
t-r6.1hotmail.com

تداعيات غياب الإرادة

يعد إقرار المنظومة التشريعية لمكافحة الفساد أحد البنود المدرجة في الخطة الانمائية للدولة في سنتها الأولى المنتهية في مارس الماضي، إدراكا من المخططين لكونها ضمانة أساسية للنأي بمشاريع الخطة عن مواطن الشبهة، وصد تداعي الفاسدين على قصعة المال العام، والواقع ان البدايات الاولى لهذه الجهود تعود الى عقد التسعينات لتكتسب بعد ذلك زخماً قوياً يدفع في الاتجاه نفسه في السنوات الخمس الأخيرة.

ويدلل دفع المشروع الحكومي المقدم أخيراً الى مجلس الأمة في هذا التوقيت المتخلف عن موعده، وبهذه الصياغة غير المتقنة لغة ومحتوى والتي لم تستفد على اي نحو من جهود سابقيها، يدلل كل ذلك على أنها جاءت تحت ضغط نواب المعارضة والتيارات السياسية والمجتمع المدني، وخشية تصعيد الشارع في لحظة ما محاكاة لتصاعده الى حد الغليان في ازقة الانترنت، أولئك جمعياً الذين استفزهم تهتك ظهر البعير جراء قشة الايداعات المليونية المشبوهة، والواقع انه بعير واحد من قافلة طويلة.

كما يدلل مضمون المشروع، الذي خلا في حدوده الدنيا، من توفير المقتضيات الالزامية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي دخلت حيز التنفيذ في الكويت منذ مارس 2007، ناهيك عن المقتضيات الاخرى التي تتفاوت درجة الزاميتها، يدلل ذلك في احد وجوهه على عدم وجود ارادة حقيقية لدى الحكومة في توفير ادوات تتحقق فيها الكفاية والفاعلية للكشف عن وقائع الفساد، وتحريك المساءلة تحديداً، رغم أي ادعاءات بعكس ذلك، وربما يفهم من هذا ايضاً استمرار قناعتها بعدم استنفاد توظيف المال في اللعبة السياسية لأغراضه حتى الآن، ورغم كل ما حدث.

عبدالحميد علي عبدالمنعم
aa2monem@gmail.com

الإسلام والغرب

من الضروري التنبيه إلى أن الاحترام والتقدير للفلسفة والفكر الإسلامي في الغرب قد بدآ بظهور العلوم الحديثة وانحسار التعصب الديني وبزوغ شمس العلمانية في الفلسفة الغربية في القرن التاسع عشر. قبل الفترة العقلانية العلمانية التي سادت أوروبا في أواخر القرن السادس عشر، وأوائل القرن التاسع عشر، لم يكن الغرب يقيم أي وزن للفكر الإسلامي، ولا يعترف إطلاقاً بصحيح العقيدة الإسلامية. ولا ننسى هنا أن نشير إلى أن فلسفة ابن رشد الإسلامية هي إحدى بذور النهضة الأوروبية ومؤثراتها. لم يستفد الشرق من فلسفة ابن رشد ومات الفيلسوف غريباً في وطنه، متهماً بالكفر والزندقة، ولكن بعد سبعة قرون من الصراع الديني والعرقي والثقافي، فإن العداء تجاه النبي محمد صلى الله عليه وسلم، والشرق الإسلامي بدأت حدته تخف، وذلك بسبب ترجمة القرآن وظهور الفكر العقلاني، وبدأت أوروبا تقدم النبي محمد صلى الله عليه وسلم، كمفكر حر ومؤسس لدين العقلانية، وقد تبلورت هذه النظرية الدافئة للإسلام في قصيدة للشاعر الألماني العظيم غوته، حيث يظهر الرسول وأتباعه منتصرين على خصومهم، محمولين بجلال إلى صدر الله، وذلك في ملحمته الرائعة Mohamet Gesang.

لابد للفكر الإنساني الذي هو من صنع الإنسان في الشرق والغرب، لابد له أن يتصالح مع نفسه، بعد أن سئم الحقد والبغضاء وتفكيك الإنسان. ويشرح John Morely التغير الذي حدث في الغرب في القرن التاسع عشر في مقالته الشهيرة، بعنوان التسوية on compromise:

«إنها فترة امتلأت فيها القلوب بالرجال، وكذلك كانت العقول نشطة بالأفكار والعقلانية والعقل الرجولي، هناك عصور توصف بأنها باردة وأخرى عقلانية، إلا أن القرن التاسع عشر كان أكثر سعادة من القرون الأخرى، لقد ظهرت حقائق جديدة، واستقبلت في العقول الحرة والعقول الحرة تصنع الرجال».

الآن في القرن الواحد والعشرين لا شيء لدينا في الشرق الإسلامي نصدره للغرب، سوى الفتاوى والنفط، لنتذكر فتوى عدم جواز الترحم على ستيف جوبز، فنحن للأسف نفتقر إلى التفكير الحر والعقول الحرة. فنحن عبيد لغرائزنا الحسية والفكرية والدينية، ونستورد من الغرب كل شيء إلا العقل، فقد نحيناه جانباً، وانشغلنا بالجدل الديني والطائفي، ولسنا قادرين على التصالح حتى مع أنفسنا وطوائفنا والحوار الديني وحوار الأديان فشل في تفكيك العداء العقائدي. في فترة من الزمن، تمكن العرب من غزو أوروبا ثقافياً من خلال فلسفة ابن رشد وترجمة القرآن الكريم، وظهرت في أوروبا في القرن التاسع عشر المعروف بالعصر الرومانسي كتابات ثقافية تصالحية مع الشرق الإسلامي، اتسمت بالدفء والرقة والشفافية، ومنها قصيدة للشاعر غوته في مجموعته الديوان الشرقي للمؤلف الغربي:

«من حماقة الإنسان في دنياه
أن يتعصب كل منا لما يراه
فإذا الإسلام معناه أن لله التسليم
فإننا أجمعين نحيا ونموت مسلمين»

نتساءل: لماذا لا يظهر الآن في الشرق أو الغرب رجال أحرار يكتبون بإنسانية وشفافية وانفتاح ابن رشد وغوته؟ يبدو أن التعصب للأديان هو الذي قتل فينا الإنسان.

د. سناء الحمود
sanaalhumoud@gmail.com

غول الغلاء

بعد مرور 6 أيام من عيد الأضحى، حيث نلبس فيه الجديد، ونأكل اللذيذ، عسى الله أن يبارك لنا ولكم، نجد في المواسم بعض الشركات تستغل الفرص وترفع الأسعار عند زيادة الطلب، وتخفض أسعارها عند انتهاء الموسم، وسبب ذلك الاستغلال يرجع إلى ضعف الرقابة، وعدم تفعيل القوانين التجارية، وأهمها قانون كسر الاحتكار، وقانون الإشراف على السلع.

أهم احتياجات الإنسان المأكل والمسكن والملبس، والمشكلة إذا أصبح الشخص عاجزاً عن تلبية احتياجاته الأساسية بسبب ارتفاع المعيشة، حيث نرى قطار الإضرابات والمطالبات في إقرار الكوادر والبدلات ما زال مستمراً، والسبب يرجع إلى تخبط الحكومة وعدم العدالة وتمييز جهة من دون الأخرى، مما أنتج الفوضى وتفاوتاً واسعاً في سلم الرواتب والبدلات والامتيازات، فلو الحكومة راقبت الأسعار وطبقت القانون على المتلاعبين، لكان أوفر على ميزانية الدولة من إقرار الكوادر.

قانون كسر الاحتكار طبق عالمياً سنة 1995، وفي الكويت شرع هذا القانون في سنة 2007، الأمر الغريب أن يعاد تشريع ذلك القانون مرة أخرى إلى اللجنة المالية في سنة 2011، بناء على طلب الحكومة، والسؤال، كيف يقبل المجلس بإعادة تشريع القانون؟ ولماذا لم يطبق هذا القانون؟ ومن المستفيد من تعطيله؟ علماً بأن الاحتكار سبب أساسي للغلاء، لأن بعض الشركات تخزن البضاعة لفترة وجيزة، وعندما يزداد الطلب يروجونها بالسعر المرتفع، والمتضرر هم المستهلكون، خصوصاً ذوي الدخل المحدود.

الدول الاقتصادية مبنية على التجارة الحرة، فلا بد من فتح الأسواق، لكي يتحقق التنافس التجاري ووقف الاحتكار، كما يجب على الحكومة تخفيض سعر متر التخزين على الشركات، لأن سعر متر التخزين في الكويت مرتفع جداً، مما يجعل الشركات ترفع سعرها وتعوضها من جيوب المستهلكين. يجب مراعاة ذوي الدخل المحدود، ووضعهم في عين الاعتبار، كونهم الأكثر تأثراً من قضية ارتفاع الأسعار، وقد أثر عليهم سلباً وضرب ميزانية الأسر، والأدهى والأمر قضية المواد الغذائية الفاسدة التي زادت الأمر مرارة، فلا يعقل أن يشتري المستهلك حاجاته بالسعر المرتفع، وأحياناً تكون البضاعة فاسدة، فالإنسان إذا خسر صحته خسر كل شيء.

يجب تفعيل القوانين التجارية لتخفيف العبء عن المواطنين والوافدين، بالإضافة إلى إنشاء هيئة منظمة الدواء والغذاء لفحص الأدوية والمواد الغذائية، والتأكد من أنها صالحة للاستهلاك الآدمي.

رياض أحمد العدساني
R_Aladasani@r.aladasani@hotmail.com